



دور وزارة الاقتصاد في التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية في ظل تقلبات سعر الصرف في ليبيا محمد عبد العالي مسعود

المعهد العالي للعلوم والتقنية سوق الخميس امسجل – ليبيا

*The Role of the Ministry of Economy in Controlling Consumer Goods Prices Amidst
Exchange Rate Fluctuations in Libya*

Mohamed Abdel-Ali Masoud

Higher Institute of Science and Technology, Souq Al-Khamis Msehel – Libya

mohameda261280@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/08/30 تاريخ المراجعة: 2026/09/07 تاريخ القبول: 2026/09/24 تاريخ النشر: 2026/09/29

الملخص

تناولت الورقة البحثية مشكلة الارتفاع والتذبذب المستمر في أسعار السلع الاستهلاكية في ليبيا، وما يترتب عليه من آثار مباشرة على القدرة الشرائية ومستوى معيشة المواطنين. ركزت الدراسة على مدى فعالية تدخلات وزارة الاقتصاد في ضبط الأسعار والتعامل مع آثار تقلبات سعر الصرف. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبياناً وزّع على عينة مكونة من 70 مفردة من المستهلكين، مع استخدام برنامج SPSS في تحليل البيانات، وتطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية، من بينها ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار t، والانحدار الخطي البسيط. وتناولت الدراسة الإطار النظري للسياسات الاقتصادية، وأهدافها وأدواتها، إضافة إلى دور وزارة الاقتصاد في وضع السياسات ومراقبة الأسواق والتنسيق مع الجهات الحكومية. كما ناقشت أنواع تقلبات سعر الصرف وأسبابها، ومن بينها العوامل الاقتصادية والسياسية والنقدية، والأزمات العالمية، والتوقعات السوقية، إلى جانب بعض الآليات المقترحة للحد من آثار تقلبات سعر الصرف. وأظهرت نتائج تحليل محور دور وزارة الاقتصاد في التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية أن المتوسطات الحسابية جاءت في معظمها أقل من المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي، وهو ما فسّره الباحث بوجود ضعف في دور الوزارة في التحكم في الأسعار، مع وجود ضعف في الاستجابة لتغيرات السوق وشفافية القرارات والإجراءات المتخذة. كما أظهرت نتائج محور تقلبات سعر الصرف أن تقلبات تؤثر في أسعار السلع الاستهلاكية والقدرة الشرائية وتكاليف السلع المستوردة، بينما لا تبدو الإجراءات الحالية كافية للحد من آثار هذه التقلبات. أما تحليل الانحدار الخطي البسيط فأظهر معامل ارتباط بلغ 0.182، وهو ما يشير إلى علاقة ضعيفة جداً بين تدخل وزارة الاقتصاد وأسعار السلع الاستهلاكية. كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.115$ ، وبلغ مستوى المعنوية 0.10، وخلصت الدراسة إلى أن تدخلات الوزارة تفسر نسبة محدودة من التغير في أسعار السلع، وأن السياسات المتبعة لم تحقق استقراراً كافياً للأسعار في ظل تقلبات سعر الصرف.

أهم النتائج

1. ضعف تأثير سياسات وتدخلات وزارة الاقتصاد في التحكم بأسعار السلع الاستهلاكية.
2. وجود تأثير مباشر لتقلبات سعر الصرف على تكلفة استيراد السلع وبالتالي أسعارها المحلية.
3. ضعف مستوى الشفافية في القرارات المتعلقة بالأسعار.
4. محدودية الدور الفعال للوزارة في اتخاذ إجراءات حاسمة لضبط الأسعار.
5. الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين السياسات الاقتصادية والجهات ذات العلاقة.

أهم التوصيات

1. إنشاء نظام دوري لمراقبة أسعار السلع الاستهلاكية.
2. وضع آليات للتدخل السريع عند الارتفاعات غير المبررة.
3. نشر بيانات واضحة حول الأسعار وأسباب تغيرها.
4. تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للحد من آثار تقلبات سعر الصرف.
5. تنويع مصادر الاستيراد لتقليل الاعتماد على سوق واحد.

الخلاصة

تخلص الورقة إلى أن تقلبات سعر الصرف تمثل عاملاً مهماً في ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في ليبيا، في حين أن تدخلات وزارة الاقتصاد، وفق نتائج عينة الدراسة، ما زالت محدودة التأثير في تحقيق استقرار الأسعار. وتؤكد الدراسة الحاجة إلى تطوير أدوات الرقابة والتدخل، وتحسين الشفافية والتنسيق بين المؤسسات الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: الاقتصاد - أسعار السلع - الاستهلاكية - سعر - الصرف

Abstract

This research paper addresses the issue of the continuous rise and fluctuation of consumer goods prices in Libya, and the resulting direct impacts on citizens' purchasing power and standard of living. The study focuses on the effectiveness of the Ministry of Economy's interventions in controlling prices and managing the effects of exchange rate volatility.

The study employs a descriptive-analytical approach, utilizing a questionnaire distributed to a sample of 70 consumers. Data analysis was conducted using SPSS software, applying various statistical methods such as Cronbach's alpha, Pearson correlation coefficient, the t-test, and simple linear regression.

The study covers the theoretical framework of economic policies—including their objectives and instruments—as well as the Ministry of Economy's role in policy formulation, market monitoring, and coordination with other government bodies. It also discusses the types and causes of exchange rate volatility—including economic, political, and monetary factors, global crises, and market expectations—alongside proposed mechanisms to mitigate the impact of such fluctuations.

Analysis regarding the Ministry of Economy's role in controlling consumer goods prices revealed that most arithmetic means fell below the hypothetical mean of the five-point scale. The researcher interprets this as an indication of the Ministry's weak role in price control, as well as deficiencies in responding to market changes and a lack of transparency regarding decisions and measures taken.

Furthermore, findings concerning exchange rate volatility indicate that such fluctuations impact consumer goods prices, purchasing power, and the cost of imports, while current measures appear insufficient to mitigate these effects. Simple linear regression analysis revealed a correlation coefficient of 0.182, indicating a very weak relationship between Ministry of Economy interventions and consumer goods prices. The coefficient of determination (R^2) was 0.115, and the significance level was 0.10. The study concluded that the Ministry's interventions explain only a limited proportion of the variation in commodity prices and that the policies implemented failed to achieve sufficient price stability amidst exchange rate fluctuations.

Key Findings

- 1. Weak impact of Ministry of Economy policies and interventions on controlling consumer goods prices.*
- 2. Direct impact of exchange rate fluctuations on import costs and, consequently, on domestic prices.*
- 3. Low level of transparency regarding price-related decisions.*
- 4. Limited effectiveness of the Ministry in taking decisive measures to regulate prices.*
- 5. Need for greater coordination between economic policies and relevant stakeholders.*

Key Recommendations

- 1. Establish a periodic system for monitoring consumer goods prices.*
- 2. Develop mechanisms for rapid intervention in cases of unjustified price hikes.*
- 3. Publish clear data regarding prices and the reasons for their fluctuations.*
- 4. Enhance coordination between fiscal and monetary policies to mitigate the impact of exchange rate fluctuations.*
- 5. Diversify import sources to reduce reliance on a single market.*

Conclusion

The paper concludes that exchange rate fluctuations are a significant factor driving up consumer goods prices in Libya, whereas the interventions of the Ministry of Economy—based on the study sample results—have had a limited impact on achieving price stability. The study underscores the need to develop oversight and intervention mechanisms, as well as to enhance transparency and coordination among economic institutions.

Keywords: Economy, commodity prices, consumer goods, price, exchange rate.

1- المقدمة :

تعتبر السلع الاستهلاكية مؤشراً رئيسياً على مستوى معيشة المواطنين، حيث تؤثر أي تقلبات في سعر الصرف بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأفراد في ليبيا شهدت السنوات الأخيرة تقلبات كبيرة في سعر صرف الدينار الليبي، مما أدى إلى تأثيرات سلبية على أسعار السلع الأساسية، تلعب وزارة الاقتصاد دوراً محورياً في إدارة هذه التحديات من خلال وضع السياسات الاقتصادية المناسبة.

2- مشكلة الدراسة:-

تشهد ليبيا تقلبات حادة في أسعار السلع الاستهلاكية مما يؤثر سلباً على مستوى المعيشة والقدرة الشرائية للمواطنين على الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة الاقتصاد في وضع سياسات للتحكم في الأسعار وتحقيق الاستقرار في السوق، يتطلب الأمر دراسة العلاقة بين تدخلات وزارة الاقتصاد وأسعار السلع الاستهلاكية في ظل تقلبات سعر الصرف.

3- فرضية الدراسة:-

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدخلات وزارة الاقتصاد في السوق وأسعار السلع الاستهلاكية في ظل تقلبات سعر الصرف.

4- أهمية الدراسة:-

تتجلى أهمية الدراسة في عدة جوانب.

- 1) حماية المستهلكين: فهم كيف يمكن لسياسات وزارة الاقتصاد أن تحمي المستهلكين من آثار تقلب الأسعار.
- 2) التخطيط الاقتصادي: توفير رؤى حول كيفية وإدارة الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الاقتصادية.
- 3) تعزيز الشفافية: دعم الشفافية في الأسواق مما يعزز من الثقة بين الحكومة والمواطنين.

5- أهداف الدراسة:

- 1) تحليل دور وزارة الاقتصاد: دراسة كيفية تدخل الوزارة في الأسواق لمراقبة الأسعار.
- 2) تقييم السياسات الاقتصادية: مراجعة السياسات المتبعة في إدارة الأسعار وتأثيرها على المستهلكين
- 3) استكشاف استراتيجيات مستقبلية: تقديم توصيات حول استراتيجيات فعالة للتحكم في الأسعار في ظل تقلبات سعر الصرف.

6- عينة الدراسة:

سيتم اختيار عينة من (70) مشارك تشمل المستهلكين من مختلف الفئات الاجتماعية وسيتم تحليل البيانات باستخدام البرامج الإحصائية.

7- منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم جمع المعلومات وتحليلها لفهم دور وزارة الاقتصاد في التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية في ليبيا وذلك من خلال توزيع الاستبيان على عينة من المستهلكين لجمع بيانات حول تجاربهم مع تقلبات الأسعار وتأثيرها على حياتهم اليومية.

المبحث الأول: تعريف السياسات الاقتصادية وأنواعها وأهميتها

السياسات الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والتوجيهات التي تتبناها الحكومة أو وزارة الاقتصاد بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة، مثل النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار وتقليل البطالة، تشمل هذه السياسات ما يلي (توفيق، 2008، ص123)

- 1- السياسات النقدية: تتعلق بإدارة عرض النقود وأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي .
- 2- السياسات المالية: تشمل الضرائب و الانفاق الحكومي .
- 3- السياسات التجارية: تتعلق بالتجارة الخارجية، مثل التعريفات الجمركية والقيود على الواردات.
- 4- السياسات الصناعية: تهدف إلى دعم القطاعات الصناعية المختلفة.

أنواع السياسات الاقتصادية (عبد الوهاب، 2011، ص65)

- أ) **السياسات النقدية:** وهي تشمل التدابير التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم عرض النقود وأسعار الفائدة .
- **الادوات:**
1. تغيير أسعار الفائدة
 2. عمليات السوق المفتوحة (شراء وبيع السندات)
 3. متطلبات الاحتياطي.
- ب) **السياسات المالية:** وهي تتعلق بالإيرادات والنفقات الحكومية وكيفية تأثيرها على الاقتصاد (أحمد، 2000، ص201)
- **الادوات:**
1. تعديل معدل الضرائب.
 2. زيادة أو تقليل الاتفاق
 3. تعديل الميزانية العامة
- ج) **السياسات التجارية:** وهي تهدف إلى تنظيم التجارة الخارجية وتأثيراتها على الاقتصاد المحلي .
- **الادوات:**
1. فرض التعريفات الجمركية
 2. تحديد الحصص الاستيرادية
 3. دعم الصادرات.
- د) **السياسات الصناعية:** وهي تشمل الدعم والتشجيع للقطاعات الصناعية المختلفة
- **الادوات:**
1. تقديم حوافز ضريبية
 2. دعم البحث والتطوير
 3. توفير التدريب والتأهيل للعمالة
- هـ) **السياسات الاجتماعية:** وهي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين
- **الادوات:**
1. برامج الدعم الاجتماعي
 2. تحسين خدمة الصحة والتعليم.

وأهميتها هي:

- توجيه السياسات: تلعب وزارة الاقتصاد دوراً رئيسياً في تصميم وتوجيه السياسات الاقتصادية.
- جمع البيانات والتحليل: تقوم بجمع وتحليل البيانات الاقتصادية لمراقبة الأداء الاقتصادي وتوجيه السياسات.
- التنسيق من الوزارات: تعمل على تنسيق الجهود بين مختلف الوزارات لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية.
- التفاعل مع المجتمع: تستمع إلى احتياجات المجتمع وتعمل على تضمينها في السياسات الاقتصادية (عبد الوهاب، سبق ذكره، ص 185)

المبحث الثاني : أهداف السياسات الاقتصادية وكيفية تطبيقها

- 1) تحقيق النمو الاقتصادي: يسعى صانعو السياسات إلى تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج والإيرادات ويمكن تطبيق ذلك عبر الاستثمار في البنية التحتية وتقديم الحوافز للقطاع الخاص.
- 2) استقرار الأسعار: يعني السيطرة على التضخم وتحقيق استقرار الأسعار للحفاظ على القوة الشرائية للمواطنين، ويمكن تطبيق ذلك باستخدام السياسات النقدية مثل زيادة أسعار الفائدة للحد من التضخم.

- (3) تقليل البطالة: من خلال توفير فرص عمل للحد من معدلات البطالة، ويمكن تطبيق ذلك عن طريق تنفيذ برامج تدريب مهني ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- (4) تحقيق العدالة الاقتصادية: من خلال تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، ويمكن تطبيق ذلك من خلال سياسات ضريبية تصاعدية وتحسين برامج الدعم.
- (5) تعزيز الاستقرار المالي: لضمان سلامة النظام المالي وتقليل المخاطر الاقتصادية، من خلال تنظيم القطاع المصرفي والمراقبة على المؤسسات المالية (عبد العال، 2017 ، ص89)

تطبيقات السياسات الاقتصادية (نبيل، 2010 ، ص 102)

- (1) التدخل الحكومي: من خلال التدخل في الاسواق لضبط الاسعار أو دعم بعض القطاعات، لتوفير الدعم للسلع الأساسية مثل الخبز والوقود.
- (2) التدابير التحفيزية: وذلك باستخدام الحوافز لتشجيع الاستثمار من خلال تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين في القطاعات ذات الأولوية .
- (3) التجارة الدولية: ويتم من خلال تنظيم التجارة الخارجية لتعزيز صادرات الدولة، وذلك يتم بتوقيع اتفاقيات تجارية مع دول أخرى لتعزيز التبادل التجاري.

المبحث الثالث: أهمية وزارة الاقتصاد في السياسات الاقتصادية والتحديات التي تواجهها :

- توفير الاطار القانوني: تضع الوزارة القوانين و التشريعات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية.
 - التقييم والمراقبة: تتولى الوزارة مسؤولية تقييم فعالية السياسات الاقتصادية وتعديلها عند الحاجة.
 - التواصل مع المجتمع: تعمل الوزارة على تعزيز الشفافية والتوصل مع المواطنين لفهم احتياجاتهم الاقتصادية.
- التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية
 - (1) التغيرات العالمية: التغيرات في الاقتصاد العالمي تؤثر على السياسات المحلية، مثل تقلبات أسعار النفط.
 - (2) الفساد: قد تؤثر قضايا الفساد على فعالية السياسات الاقتصادية.
 - (3) الظروف السياسية: عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يعيق تنفيذ السياسات الاقتصادية
- البنية التحتية
 - (1) نقص الاستثمار في البنية التحتية: ضعف البنية التحتية يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي ويؤثر على فعالية السياسات
 - (2) تأثير النقل والاتصالات: عدم كفاءة النقل والاتصالات يمكن أن يرفع تكاليف الإنتاج ويعوق التجارة.

- التحديات الاجتماعية
 - (1) الفقر والبطالة: وجود مستويات عالية من الفقر والبطالة يمكن أن يؤثر على فعالية السياسات ويزيد من الضغوط الاجتماعية.
 - (2) عدم المساواة: الفجوات الاقتصادية بين الفئات المختلفة في المجتمع يمكن أن تؤدي إلى توترات اجتماعية.
- البيئة
 - (1) التغير المناخي: التغيرات المناخية تؤثر على الزراعة والموارد الطبيعية، مما يتطلب تعديلات في السياسات الاقتصادية.
 - (2) الاستدامة: الحاجة إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة قد يشكل تحدياً.
- التكنولوجيا
 - (1) التغيرات التكنولوجية: التقدم التكنولوجي السريع يتطلب من السياسات الاقتصادية التكيف لمواجهة التغيرات في سوق العمل والقطاعات الاقتصادية.
 - (2) الفجوة الرقمية: عدم توفر التكنولوجيا الحديثة في بعض المناطق يمكن أن يزيد من الفجوة الاقتصادية (يوسف، 1992، ص101)

المبحث الرابع: انواع تقلبات سعر الصرف وأسبابه وكيفية معالجته

تقلبات سعر الصرف في ليبيا تعتبر من القضايا الاقتصادية المهمة التي تؤثر على الاقتصاد الوطني، وعلى حياة المواطنين وفيما يلي نذكر أنواعها:

- 1) تقلبات قصيرة الأجل: تحدث بسبب أحداث مؤقتة مثل تقارير اقتصادية أو أخبار عاجلة (فخري، 2011، ص156)
- 2) تقلبات طويلة الأجل: ناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد مثل الإصلاحات الاقتصادية، أو التغيرات في السياسات التجارية .
- 3) تقلبات ناتجة عن عوامل اقتصادية: تشمل معدلات الفائدة التضخم في النمو الاقتصادي وكذلك البيانات الاقتصادية تؤثر على توقعات المستثمرين وتوجهاتهم.
- 4) تقلبات ناتجة عن عوامل سياسية: هي ترتبط بالأحداث السياسية مثل الانتخابات، النزاعات، أو التغيرات في الحكومة وكذلك عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يسبب تراجع الثقة في العملة.
- 5) تقلبات صعودية: تحدث عندما ترتفع قيمة العملة مقابل العملات الأخرى، وكذلك يمكن أن تكون نتيجة لزيادة في الديون وانخفاض الفوائد أو الأزمات الاقتصادية.
- 6) تقلبات حسب السوق (متولي، 2011، ص 213)
 - تقلبات في السوق المنظم: ويحدث في الأسواق المالية المنظمة حيث يتم تداول العملات بشكل علني .
 - تقلبات في السوق غير المنظم ويحدث في الأسواق غير الرسمية أو الأسواق السوداء، حيث تكون الأسعار أقل شفافية
- 7) تقلبات مرتبطة بأسعار السلع: تتأثر بالأسعار العالمية للسلع الأساسية مثل النفط والذهب التي تعتمد على صادرات هذه السلع قد تشهد تقلبات في عملاتها بناء على تغييرات الأسعار.
- 8) تقلبات حسب تطورات السوق:
 - تقلبات بسبب التغيرات التكنولوجية: ظهور العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية يمكن أن يؤثر على تقلبات العملات التقليدية ما يزيد من عدم اليقين.
 - تقلبات بسبب الأزمات العالمية: مثل الأزمات الاقتصادية أو الصحية التي تؤدي إلى تغييرات مفاجئة في العرض والطلب على العملات.
- 9) تقلبات نفسية: تتأثر بتوقعات المستثمرين وآرائهم حول مستقبل الاقتصاد، الشائعات والتوجهات يمكن أن تؤدي إلى تقلبات سريعة (مرسى، 2010، ص302)
- 10) حسب تأثير الأزمات:
 - تقلبات نتيجة الأزمات السياسية: مثل الحروب أو الأزمات السياسية الداخلية، والتي تؤدي إلى عدم استقرار العملة.
 - تقلبات نتيجة الأزمات المالية: مثل الأزمات المصرفية أو الإفلاسات التي تؤثر على الثقة في العملة وتؤدي إلى تقلبات مفاجئة (محمد، 1999، ص132)

يرى الباحث أن تقلبات سعر الصرف تأتي من مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الاقتصادية، السياسية والنفسية، والسوقية من الضروري أن يكون الأفراد والشركات على دراية بهذه الأنواع لفهم كيفية تأثيرها على قراراتهم المالية واستراتيجياتهم.

- أسباب تقلبات سعر الصرف

إن تقلبات سعر الصرف تمثل تحدياً كبيراً للاقتصادات العالمية والمحلية، ومن أسبابه ما يلي:

- 1) العوامل الاقتصادية:
 - أ) النمو الاقتصادي: يعني زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع الطلب على العملة.
 - ب) التضخم: في حالة ارتفاع معدلات التضخم يمكن أن يقلل من قيمة العملة.
- 2) السياسات النقدية:
 - أ) معدلات الفائدة: عند ارتفاع معدلات الفائدة يجذب الاستثمار الأجنبي، ما يزيد الطلب على العملة.
 - ب) التدخلات الحكومية: تدخل الحكومة أو البنك المركزي في سوق الصرف يمكن أن يؤدي إلى تغييرات كبيرة في الأسعار
- 3) الأحداث السياسية:
 - أ) الاستقرار السياسي: الاضطرابات السياسية تؤثر سلباً على الثقة بالعملة.
 - ب) الانتخابات: أن التغيرات السياسية الكبيرة قد تؤدي إلى تقلبات في الأسعار.
- 4) الأحداث العالمية :

- الازمات المالية: إن الازمات العالمية تؤثر على جميع العملات وتؤدي إلى تقلبات.
- التغييرات في أسعار السلع: مثل النفط التي يمكن أن يؤثر على العملات المرتبطة بها (فخرى ، سبق ذكره، ص 195)

5) التوقعات السوقية:

- التوقعات الاقتصادية: توقعات المستثمرين بشأن الاداء الاقتصادي يمكن أن تؤثر على سعر الصرف اذا توقع المستثمرين نمواً اقتصادياً قوياً، فقد يزيد الطلب على العملة المحلية.
- كيفية معالجة تقلبات سعر الصرف.

في الحقيقية بعض اقتصاديات العالم تواجه التحديات كبيره في إدارة سعر الصرف خاصة مع التطورات الاقتصادية والسياسة وهناك بعض الاستراتيجيات التي يمكن أن تعتمد المعالجة تقلبات سعر الصرف ومنها:-

- 1) تطوير سياسة نقدية مستقلة:
أ) تعزيز استقلالية البنك المركزي: يجب أن يكون للبنك المركزي القدرة على تنفيذ السياسات النقدية دون تدخل سياسي، مما يعزز الثقة في العملة.
- 2) تحسين إدارة الاحتياطيات الأجنبية:
أ) تنويع الاحتياطيات: يجب تنويع الاحتياطيات من العملات الأجنبية لتقليل التأثيرات السلبية من التقلبات في الاسعار .
- 3) تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية:
أ) تقديم حوافز: تقديم حوافز للاستثمار في جميع القطاعات مما يساعد على تنويع الاقتصاد و يقلل من الاعتماد على مصدر واحد.
- 4) استقرار السوق المالية:
أ) تطوير البنية التحتية المالية: أي تحسين البنية التحتية للأسواق المالية لتوفير سيولة اكبر وزيادة الثقة في النظام المالي.
- 5) تطبيق نظام صرف مرن:
أ) نظام الصرف العائم: يمكن أن يكون اعتماد نظام صرف مرن أو عائم أكثر فعالية في استيعاب الصدمات الاقتصادية
- 6) تحفيز الصادرات:
أ) دعم القطاعات التصديرية: أي تطوير القطاعات وتعزيز الصادرات، مما يزيد من الطلب على العملة المحلية.
- 7) إصلاح النظام الضريبي:
أ) تبسيط النظام الضريبي: أي تحسين النظام الضريبي لجعله أكثر شفافية وعدالة مما يشجع على الاستثمار ويزيد من الإيرادات الحكومية.
- 8) تعزيز الرقابة على السوق:
أ) الرقابة على الاسعار: من خلال وضع اليات للرقابة على الاسواق لمنع التلاعب بأسعار الصرف وضمان استقرار الاسعار
- 9) تعزيز الثقافة الاقتصادية:
أ) التوعية الاقتصادية: وذلك لا يكون إلا من خلال تحسين الثقافة الاقتصادية بين المواطنين حول أهمية الاستقرار النقدي وتأثير تقلبات سعر الصرف على حياتهم اليومية. (احمد، سبق ذكره، ص226)

اختبار ثبات أداة الدراسة:

استخدم الباحث معادلة (ألفا كرونباخ) ، وطريقة التجزئة النصفية على محاور الدراسة، وظهرت النتائج في الجدول رقم (1)

جدول رقم (1) نتائج اختبار الفا كرونباخ والتجزئة النصفية المحاور الدراسة

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	معامل الارتباط بيرسون	معامل الثبات سبيرمان برون
دور وزارة الاقتصاد في التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية	10	0.767	0.401	0.632
تقلبات سعر الصرف	9	0.611	0.363	0.425

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن معامل ثبات محاور الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) قد تراوح بين (0.767 ، 0.611) لمختلف محاور الدراسة، وتبين وجود علاقة ارتباط بين أجزاء محاور الدراسة، حيث تراوح معامل ارتباط بيرسون بين (0.401 ، 0.363) كما أن معامل ثبات سبيرمان برون بين النصف الفردي والزوجي تراوح بين (0.632 ، 0.425)، وتعد هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس.

- ترميز بيانات الدراسة :

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدام الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للاستبيان قائمه تحمل الاختبارات التالية وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي : (موافق بشده - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشده)، وقد تم إعطاء كل من الاختيارات السابقة درجات تتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي : موافق بشده (5) خمس درجات، موافق (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشده (1) درجة واحدة، واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن

(1+2+3+4+5)/5 = 3 ، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل من أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

التحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة. بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

"Socialsciences for statistical package" ويرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار (26) وفي ما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها :

- معامل الفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، معامل ارتباط سبيرمان براون
- التوزيع النسبي، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري.
- اختبار t لعينة واحدة كأحد أساليب الإحصاء الاستدلالي لإمكانية تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع.
- معامل الانحدار البسيط.

خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	45	%64.3
	انثى	25	%35.7
	المجموع	70	%100
العمر	من 20 سنة إلى 50 سنة	36	%51.4
	أكثر من 50 سنة	34	%48.6
	المجموع	70	%100
الحالة الاجتماعية	متزوج	63	%90
	أعزب	7	%10
	المجموع	70	%100
المؤهل العلمي	دكتوراه	6	%8.6
	ماجستير	12	%38.6
	جامعي	25	%35.7
	ثانوي	27	%17.2
	المجموع	70	%100
الوظيفة	عمل حكومي	58	%82.9
	عمل حر	12	%17.1
	المجموع	70	%100

يتضح من الجدول رقم (2) الذي يوضح خصائص عينة الدراسة أنها تتميز بالاتي :

- أن نسبة الذكور %64.3، ونسبة الإناث %35.7
- أن نسبة %51.4 أعمارهم تتراوح (من 20 سنة إلى 50 سنة) ونسبة %48.6 أعمارهم (أكبر من 50 سنة)
- أن نسبة المتزوجين %90 ، ونسبة العزاب %10
- أن نسبة %35.7 مؤهلهم (جامعي)، ونسبة %38.6 مؤهلهم (ماجستير)
- أن نسبة الموظفين الحكوميين %82.9 ، ونسبة العمل الحر %17.1

تحليل بيانات الدراسة

دور وزارة الاقتصاد في التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية

جدول رقم (3) نتائج تحليل محور وزارة الاقتصاد في التحكم في الاسعار

ت	محتوى الفقرة	القيمة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي X	S.D	اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق تماما	مراقبة	لا	غير موافق مطلقا	غير موافق					
1	وزارة الاقتصاد تلعب دورا هاما في تحديد اسعار السلع الاستهلاكية؟	ت	0	1	8	25	36	2.412	1.230	18.600	0.310	3
		%	0.0	1.4	11.4	35.7	51.4					
2	اشعر بضعف السياسات التي تتبناها وزارة الاقتصاد للتحكم في الاسعار؟	ت	1	0	3	25	41	2.316	1.215	18.501	0.512	4
		%	1.4	0.0	4.3	35.7	58.6					
3	هناك شفافية كافية في القرارات التي تتخذها وزارة الاقتصاد بشأن الاسعار؟	ت	1	4	10	20	35	2.000	1.221	16.851	0.411	6
		%	1.4	5.7	14.3	28.6	50					
4	تؤثر الوزارة على استقرار السلع الاساسية؟	ت	2	3	15	20	30	1.523	1.031	16.310	0.220	9
		%	2.9	4.3	21.4	28.6	42.9					
5	وزارة الاقتصاد تستجيب بشكل كافي لطلبات السوق وتغير الاسعار؟	ت	1	6	13	28	22	1.890	1.521	16.601	0.713	7
		%	1.4	8.6	18.6	40	31.4					
6	اشعر برضا عن الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لمراقبة الاسعار؟	ت	0	2	15	20	33	2.213	1.212	18.415	0.510	5
		%	0.0	2.9	21.4	28.6	47.1					
7	هناك حملات توعوية تقوم بها الوزارة حول الاسعار؟	ت	3	5	15	25	22	1.821	1.041	16.002	0.581	8
		%	4.3	7.1	21.4	35.7	31.4					

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي X	S.D	الاختلاف المعياري S.D	اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق تماما	موافق	الى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقا						
8	تحتاج الوزارة الى تحسين اليات المراقبة والتفتيش؟	ت	30	10	10	10	10	2.926	1.291	19.812	0.155	1	
		%	42.8	14.3	14.3	14.3	14.3						
9	هل ترى أن الوزارة بحاجة الى تعاون أكبر مع القطاع الخاص لتحقيق استقرار الاسعار؟	ت	5	12	15	11	27	2.512	1.071	18.911	0.123	2	
		%	7.1	17.1	21.4	15.7	38.7						
10	هل السياسات التي تتبعها وزارة الاقتصاد اثرت ايجابيا على استقرار الاسعار؟	ت	0	2	13	25	30	1.316	0.812	16.221	0.015	10	
		%	0.0	2.8	18.6	35.7	42.9						
الدرجة الكلية حول محور دور وزارة الاقتصاد في التحكم في اسعار السلع الاستهلاكية													
2.0929													
1.1645													
19.3215													
0.365													

من خلال الجدول رقم (3) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (دور وزارة الاقتصاد وفي التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية) جاءت كلها أقل من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أن اتجاه معظمها موافقة دون المتوسط، وأن المتوسط العام للمحور أقل من (3) مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة تدل على عدم وجود دور لوزارة الاقتصاد في التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05، ما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

تقلبات سعر الصرف

جدول رقم (4) نتائج تحليل محور تقلبات سعر الصرف

ت	محتوى الفقرة	القيمة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي X	S.D الانحراف المعياري	اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق تماما	موافق	الى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقا					
1	لا تؤثر تقلبات سعر الطرف على زيادة اسعار السلع الاستهلاكية	ت	0	2	16	20	32	2.825	0.751	18.991	0.512	1
		%	0.0	2.9	22.8	28.6	45.7					
2	لا يؤثر سعر الصرف على قدرتك الشرائية بشكل كبير	ت	0	0	12	30	27	2.205	0.9200	17.150	0.64	4
		%	0.0	0.0	17.1	42.9	40					
3	هناك استجابة سريعة لوزارة الاقتصاد ولتغييرات سعر الصرف	ت	1	2	5	28	34	2.701	1.201	18.700	0.41	2
		%	1.4	2.9	7.1	40	48.6					
4	تحويل السلع الاساسية يتأثر بتقلبات سعر الصرف	ت	18	17	9	13	13	1.8905	0.729	16.400	0.123	7
		%	25.7	24.3	12.8	18.6	18.6					
5	الاجراءات الحالية المتبعة من الوزارة تعمل على الحد من تأثير تقلبات سعر الصرف على الاسعار	ت	0	6	10	30	24	2.101	1.055	16.821	0.127	5
		%	0.0	8.6	14.3	42.8	34.3					
6	هل تشعر أن هناك تنسيقا كافيا بين وزارة الاقتصاد والبنك المركزي بشأن تقلبات سعر الصرف	ت	0	4	15	25	26	2.602	1.751	18.502	0.501	8
		%	0.0	5.7	21.4	35.7	37.1					
7	لا تؤثر تقلبات سعر الصرف على استيراد السلع الاساسية	ت	16	19	20	8	7	1.720	1.039	16.250	0.811	3
		%	22.9	27.1	28.6	11.4	10					

ت	محتوى الفقرة	الدرجة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	S.D	اختبار t	مستوى المعنوية p-value	النسبة
			موافق تماماً	موافق	لا	غير موافق	غير موافق مطلقاً					
8	تقلبات سعر الصرف لا تؤدي الى زيادة الاحتكار في السوق	ت	5	8	14	20	23	1.900	0.923	16.520	0.312	6
		%	7.1	11.4	20	28.6	32.9					
9	تقلبات سعر الصرف لا تزيد من تكلفة المنتجات المستوردة بشكل ملحوظ	ت	2	6	20	25	17	1.523	1.189	16.11	0.615	9
		%	2.9	8.6	28.6	35.7	24.2					

الدرجة الكلية حول محور تقلبات سعر الصرف					2.163	1.062	17.271	0.446
---	--	--	--	--	-------	-------	--------	-------

من الجدول رقم (4) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (تقلبات سعر الصرف) جاءت كلها أقل من "المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي" أي أنها في اتجاه موافقة دون المتوسط، وأن المتوسط العام للمحول أقل من (3) مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة تدل على عدم وجود أي دور في التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية في تقلبات سعر الصرف من قبل وزارة الاقتصاد، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من (0.05) مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

- اختبار فرضية الدراسة:

اختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تدخلات وزارة الاقتصاد وفي السوق واسعار السلع الاستهلاكية في ظل تقلبات سعر الصرف في ليبيا لمعرفة فيما إذا كان هناك تأثير دال إحصائياً (لتدخل وزارة الاقتصاد) كمتغير مستقل (على أسعار السلع الاستهلاكية) كمتغير تابع، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول رقم (5) يوضح ذلك

الجدول رقم (5) تحليل الانحدار الخطي لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير دال احصائياً لوزارة الاقتصاد وعلى أسعار السلع الاستهلاكية

البيان	معامل ارتباط الثنائي (R)	معامل التحديد (R ²)	قيمة (F)	مستوى المعنوية المشاهدة P-value
دور وزارة الاقتصاد في التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية	0.182	0.115	0.056	0.10

من الجدول رقم (5) يتضح أن قيمة معامل الارتباط الثنائي (0.182)، وهذا يدل على علاقه ضعيفة جدا بين دور وزارة الاقتصاد في التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية في ظل تقلبات سعر الصرف.

كما أن معامل التحديد (R²) يساوي (0.115)، مما يعني أن تدخل وزارة الاقتصاد في التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية لا يتعدى (11.5%) من التغيرات التي تحدث في أسعار السلع الاستهلاكية في ظل تقلبات سعر الصرف وهذا ما تؤكد قيمة (F).

حيث أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (0.056) وهي أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة جدية (0.1) .

(68) التي تساوي (5.00) وبما أن مستوى المعنوية المشاهدة يساوي (0.10) وهو اكبر من (0.05) بالدراسة وهذا يعني ضعف السياسات الاقتصادية التي تتبناها وزارة الاقتصاد لا تؤثر بشكل كاف على استقرار أسعار السلع

الاستهلاكية وهذا يدل على أن السياسات المعتمدة غير فعالة في تحقيق استقرار الاسعار في ظل تقلبات سعر الصرف ووجود علاقه ضعيفة جدا.

النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية

أولاً: النتائج :

- (1) نلاحظ ضعف تأثير النتائج تشير إلى السياسات أو التدخلات، التي تقوم بها وزارة الاقتصاد تؤثر بشكل محدود في التحكم في الاسعار في ظل تقلبات سعر الصرف
- (2) لوحظ من خلال التحليل الاحصائي ان دور وزارة الاقتصاد في التدخل في التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية ضعيف جداً
- (3) نلاحظ من خلال الدراسة أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على تكلفة استيراد السلع مما يؤدي إلى زيان أسعارها في السوق المحلية .
- (4) يتضح من خلال الدراسة أن ليس هناك شفافية واضحة في القرارات التي تتخذها وزارة الاقتصاد للحد من ارتفاع الاسعار خاصة في السلع الاستهلاكية في ظل تقلبات سعر الصرف.
- (5) نلاحظ من خلال الدراسة أن ليس هناك دور فعالاً لوزارة الاقتصاد في وضع القرارات الحاسمة في التحكم في أسعار السلع.

ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نوصي بالآتي :

- (1) إنشاء نظام لمراقبة اسعار السلع الاستهلاكية بشكل دوري.
- (2) وضع أليات من قبل الوزارة للتدخل السريع عند ارتفاع الاسعار بشكل غير مبرر.
- (3) نشر بيانات واضحة عن أسعار السلع ومسببات التغيرات فيها.
- (4) تنسيق السياسات المالية والنقدية للحد من تقلبات سعر الصرف.
- (5) تنويع مصادر الاستيراد لتقليل الاعتماد على سوق واحد.

المراجع

- (1) السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد بين النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011 .
- (2) الصايغ يوسف عبدالله، اقتصاديات العالم العربي التنمية: منذ العام 1995 الجزء الثاني، بيروت .
- (3) لحلو موسى بخارى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2010.
- (4) بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج 1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
- (5) بو فليج نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، المطبعة في الجزائر في الفترة 2000 / 2010
- (6) سالم توفيق محمد، السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008 .
- (7) حسام عبد العال، سياسات تحقيق التوازن الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، 2017.
- (8) سمير فخرى نعمه، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان، الأردن ، الطبعة العربية 2011
- (9) على عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2011
- (10) محمد أحمد الأفندي، النظرية الكلية والسياسة الاقتصادية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.